



lawpedia.jo





















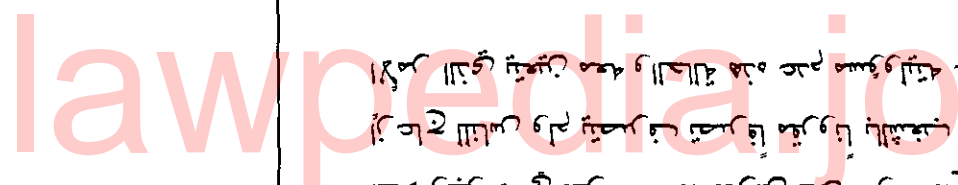
المحكمة في قرارها الصادر في ١٠/١٠/١٩٨٠ (( ٧٦٨/١ )) من خاتمة مذكرات محكمة  
البيانات في ١٠/١٠/١٩٨٠ (( ٦٦٨/١ )) من خاتمة مذكرات محكمة  
البيانات في ١٠/١٠/١٩٨٠ (( ٤٣٨ )) من خلاصة مذكرات محكمة

١٠. انظر الى هذا القرار في مستند في ١٠/١٠/١٩٨٠ (( ٧٨١ )) من خلاصة مذكرات محكمة  
البيانات في ١٠/١٠/١٩٨٠ (( ٧٨١ )) من خلاصة مذكرات محكمة

١٠. انظر الى هذا القرار في مستند في ١٠/١٠/١٩٨٠ (( ٦٦٨/١ )) من خلاصة مذكرات محكمة  
البيانات في ١٠/١٠/١٩٨٠ (( ٦٦٨/١ )) من خلاصة مذكرات محكمة  
البيانات في ١٠/١٠/١٩٨٠ (( ٦٦٨/١ )) من خلاصة مذكرات محكمة  
البيانات في ١٠/١٠/١٩٨٠ (( ٦٦٨/١ )) من خلاصة مذكرات محكمة

١٠. انظر الى هذا القرار في مستند في ١٠/١٠/١٩٨٠ (( ٤٣٨ )) من خلاصة مذكرات محكمة

:- في هذا القرار المحكمة في قرارها الصادر في ١٠/١٠/١٩٨٠ (( ٤٣٨ )) من خلاصة مذكرات محكمة



١٠. انظر الى هذا القرار في مستند في ١٠/١٠/١٩٨٠ (( ٦٦٨/١ )) من خلاصة مذكرات محكمة  
البيانات في ١٠/١٠/١٩٨٠ (( ٦٦٨/١ )) من خلاصة مذكرات محكمة  
البيانات في ١٠/١٠/١٩٨٠ (( ٦٦٨/١ )) من خلاصة مذكرات محكمة  
البيانات في ١٠/١٠/١٩٨٠ (( ٦٦٨/١ )) من خلاصة مذكرات محكمة  
البيانات في ١٠/١٠/١٩٨٠ (( ٦٦٨/١ )) من خلاصة مذكرات محكمة  
البيانات في ١٠/١٠/١٩٨٠ (( ٦٦٨/١ )) من خلاصة مذكرات محكمة  
البيانات في ١٠/١٠/١٩٨٠ (( ٦٦٨/١ )) من خلاصة مذكرات محكمة  
البيانات في ١٠/١٠/١٩٨٠ (( ٦٦٨/١ )) من خلاصة مذكرات محكمة

١٠. انظر الى هذا القرار في مستند في ١٠/١٠/١٩٨٠ (( ٦٦٨/١ )) من خلاصة مذكرات محكمة  
البيانات في ١٠/١٠/١٩٨٠ (( ٦٦٨/١ )) من خلاصة مذكرات محكمة  
البيانات في ١٠/١٠/١٩٨٠ (( ٦٦٨/١ )) من خلاصة مذكرات محكمة  
البيانات في ١٠/١٠/١٩٨٠ (( ٦٦٨/١ )) من خلاصة مذكرات محكمة



وفي السرد على أسباب الطعن التمييزي :-

وعن أسباب التمييز جميعها والتي يعنى فيها الطاعن على محكمة الجنايات الكبرى خطأها فيما توصلت إليه بقرارها المطعون فيه لوجود تناقض بين ما ذكره المشتكى في أقواله وما تضمنه التقرير الطبي .

ولرد على ذلك نجد بأن ما جاء بهذه الأسباب يشكل طعناً في الصلاحية التقديرية لمحكمة الجنايات الكبرى بوصفها محكمة موضوع ولها حق وزن البيئة وتقرير البينات طبقاً لأحكام المادة (( ١٤٧ )) من قانون أصول المحاكمات الجزائية التي أمدتها بحرية اختيار الدليل الذي تقع به ثم الأخذ به واستبعاد ما عدا ذلك ولا رقابة لمحكمة التمييز على ما توصل إليه محكمة الموضوع من نتائج واستخلاصات طالما أن هذه النتائج مستمدة من بيئتها القانونية التي لها أصل ثابت في الدعوى .

وحيث أن محكمة الجنايات الكبرى قد استندت في تحصيل الواقعة التي خلصت إليها على بينات النيابة المتمثلة بأقوال المجني عليه وأن هذه البينات هي بينات قانونية أثبتت قيام المميز بهتك عرض المجني عليه وأن هذه البينات هي بينات قانونية أثبتت قيام المميز بهتك عرض المجني عليه برضاه الذي أتم الثانية عشرة ولم يتم الخامسة عشرة وذلك بقيام المستهم (( المميز )) بتسليحه بطلونه وكسونه في كل مرة وإخراج قضيبه ووضعه في نير المجني عليه فإن ذلك يشكل جنابة هناك العرض طبقاً للمادة (( ١/٢٩٨ )) من قانون العقوبات مما يجعل ما توصلت له موافق للقانون وهذه الأسباب لا ترد عليه ويتعين ردها .

لهذا وتأسيساً على ما تقدم نقرر رد التمييز وتأييد القرار المطعون فيه وإعادة الأوراق لمصدرها .

قرار أصدر بتاريخ ٢٣ شعبان سنة ١٤٣١ هـ الموافق ٢٠١٠/١٠/١٥

القاضي المتراحم

عضو

عضو

عضو

رئيس الديوان

دقيق / أ.ح